

النائب العامّ التمييزي :

استلمت رئاسة النيابة العامة لدى محكمة التمييز، نائبا عاما، بعد أن أشغلتها محاميا عاما مدة سنوات عديدة، وكان فيها من القضايا المتراكمة ما يعدّ بالمئات. فأخذت أعمل ليل نهار لإنجاز المتراكم والفصل في الوارد الجديد، حتى تمكنت بعد بضعة أشهر أن أصفيّ القديم وأصل إلى الوارد اليوميّ فأعمل على إنجازهِ. وكانت العادة في النيابة العامة التمييزية أن يقوم رئيس الديوان ومعاونه بدراسة القضايا وتهيئة المطالعات وعرضها على النائب العامّ أو المحامي العامّ للموافقة ثم إعدادها نهائياً للتوقيع عليها. إلا أنني قلبت هذه الأصول رأسا على عقب، وأخذت على عاتقي دراسة القضايا الجنائية والمدنية، بالإضافة إلى القضايا والأمور الإدارية. وتركت لزميلي المحامي العامّ القضايا الجنحية فقط. يدرس كلّ منّا القضية ويهيّء بخطّ يده مطالعته التي يراها واجبة في ضوء تلك الدراسة، ويوقع عليها ثمّ يبعث بها إلى الديوان لتسجيلها وضربها على الآلة الكاتبة فقط.

لم أكتف بهذا بل كنت عند إعادة الإضبارة إلينا من محكمة النقض وفيها اجتهاد جديد، أعمل على نسخ هذا الاجتهاد وطبعه بعدد النيابة العامة في المحافظات وتوزيعه عليهم للاطلاع وإطلاع قضاة الحكم عليه ليأخذوا علما بهذا الاجتهاد. وهو فتح جديد لأعمال النيابة العامة لدى محكمة التمييز لم تر مثله من قبل. وبالإضافة إلى كلّ ذلك، فتحت سجلا خاصا يضمّ أسماء جميع قضاة الدولة أسجل فيه ملاحظاتي الخاصة بشأن كلّ واحد منهم في ضوء ما يترأى لي من أعمالهم في القضايا التي تردني منهم وما كنت أشاهده من حسن أو سيء، لينال كلّ قاض حسابه عند دراسة أوضاعه في مجلس القضاء الأعلى للنظر في أمر ترفيعه أو عدمه.

النواب العامون التمييزيون :

أشغل وظيفة النيابة العامة لدى محكمة التمييز منذ استقلال البلاد عن الدولة العثمانية وحتى تعييني نائبا عاما، النواب العامون السادة : رشيد بك الحسامي، خليل بك رفعت، وجيه بك الأسطواني. وكنت إذن رابع نائب عامّ يشغل هذه الوظيفة القضائية العليا.

مجلس النيابة العامة :

كان مجلس القضاء الأعلى يتألّف من رئيس محكمة التمييز (النقض)، ومن النائب العامّ لدى محكمة التمييز ومن رؤساء الغرف فيها، ورئيس الهيئة التفتيشية في وزارة العدل. وفي بعض الدراسات التشريعية برئاسة وزير العدل العالم الحقوقيّ الكبير الدكتور منير بك العجلاني، اقترح البعض أن يؤلّف مجلس القضاء الأعلى بكامله من قضاة الحكم فقط، ليتجلّى استقلال القضاء بأبهي مظهره، باعتبار أنّ وجود النائب العامّ ورئيس الهيئة التفتيشية، وهما ليسا من قضاة الحكم، يضعف تلك الهالة، وفيه ما فيه من مجال للتدخل بأعمال السلطة القضائية، على حدّ زعمهم. وكنت شخصيا معارضا لهذا الرأي كلّ المعارضة. إذ كيف نجيز لمجلس القضاء الأعلى في ضوء الاقتراح الجديد أن يتألّف من قضاة الحكم لوحدهم، في حين أنّ اختصاصاته تشمل قضاة الحكم والنيابة العامة

معا، تعيينا وترفيعا ومحكمة وتأديبا، وقضاء النيابة العامة غير ممثل في هذا المجلس؟ أما موضوع التدخل في أعمال مجلس القضاء الأعلى، فأمره يتوقف على مثالية القاضي وصلب عوده، وقد يكون قاضي النيابة العامة أصلب عودا من زميل له في قضاء الحكم. فالفرضية وهمية ليس إلا.

وبنتيجة هذا الجدل والإصرار، اقترحت فكرة تأسيس مجلس نيابات عامة برئاسة وزير العدل، يقابل مجلس القضاء الأعلى. هذا ينظر بقضايا قضاة الحكم، وذلك ينظر بقضايا قضاة النيابة العامة في كل الأمور المتعلقة بهم.

وبالفعل فقد أقرّ المبدأ وتأسس على إثره مجلس النيابات العامة، منفصلا عن مجلس القضاء الأعلى، وبقي كذلك إلى أن أعيد تأليف مجلس القضاء الأعلى مختلطا وموحّدا من قضاة الحكم وقضاة النيابة العامة معا كما كان في الماضي. لكن هذه المرة برئاسة وزير العدل نفسه لا برئاسة رئيس محكمة النقض، وبانضمام عدد أوفر من غير قضاة الحكم.

سجن القضاة :

مما أذكره كذلك، أنني عند مناقشة قانون السلطة القضائية في مجلس القضاء الأعلى، أثرت موضوع توقيف القاضي وسجنه بفرض ارتكابه جريمة، ووضعه مع باقي المسجونين في السجن العام، وقد يكون سبق لهذا القاضي نفسه أن حكم على بعضهم، فيصبح آنئذ موضع نقمة وسخرية. لذلك اقترحت أنه في حال توقيف أحد القضاة، يوضع في غرفة خاصة في قصر العدل، وبعد الحكم عليه تنفّذ العقوبة بوضعه في مكان مستقلّ عن باقي السجناء. وهكذا وضع النصّ وأصبح نافذ المفعول «م ١١٦ ف ١٥ و ١٦ قانون السلطة القضائية».

قتل بسبب اختلاف الأديان :

وردت لنيابتنا العامة في محكمة النقض قضية قتل من محكمة جنايات حمص، أسبابها مستهجنة وغريبة، وهي تتلخّص بما يلي :

في زمن الحرب العالمية الأولى، هاجر عدد كبير من أهالي جبل لبنان إلى سورية في سبيل تأمين قوتهم اليومي، بعد أن أفقرت ديارهم وقطعت عنهم السلطة العثمانية إمدادات الحبوب، فمات كثير منهم جوعا. كنت آنئذ طفلا أرى المآسي كغيري من الناس، وهي لا تزال ماثلة أمام عيني.

تفرّق اللبنانيون في سبيل طلب الرزق في مختلف البلدان السورية، فكان نصيب فتاة منهم على ما يبدو مدينة حمص، وكانت تتسم بالجمال فتقدّم شابّ حمصيّ وطلبها وتزوجها، فأنجبت له أولادا ذكورا وإناثا.

وانتهت الحرب العالمية الأولى بشروورها وويلاتها، وعلم أهل البنت بزواجها من شابّ من غير دينها، فقموا عليها. ولكنّ الزمان عالج الموضوع وهدأ من ثورة الأعصاب، فتصافت القلوب وعادت المياه إلى مجاريها وتصالحت الابنة وزوجها مع أهلها وأخذوا يتبادلون الزيارات فيما بينهم.

كبر أولاد هذه الابنة الزوجة وصاروا يرافقون أمهم لزيارة أهلها في لبنان. ويبدو أنّ علاقة نشأت بين فتاة منهم وابن خالها اللبناني، فتزوجا في لبنان. إلا أنّ هذا الزواج ولّد نقمة عليها في نفس والدها وإخوتها لزواجها بابن خالها لاختلاف الدين بينهما أيضا. أي أنّ الأمّ اللبنانية التي تزوّجت من حمصيّ غريب الدين عنها، جاءت ابنتها وتزوّجت بابن خالها وهو غريب الدين عنها أيضا.

وبعد عدّة سنوات، وقد أنجبت هذه الزوجة الجديدة عدّة أولاد، تدخل أهل الخير بين العائلتين وتمّت المصالحة وعادت المياة إلى مجاريها، ولكن غير صافية. إذ أنّ الأب والإخوة، على ما يبدو، لم تصف قلوبهم وأرادوا الشرّ بابتنهم. فبينما كانت الزوجة الجديدة ذات مرّة زائرة في بيت أهلها في حمص، هجم شقيقها عليها في الليل وهي نائمة وأعمل فيها طعنا بسكين حتى قضى عليها وذهب وسلّم نفسه لرجال الأمن. وبعد التحقيق معه، سيق إلى القضاء لمحاكمته أمام محكمة الجنايات في حمص.

كان على رأس محكمة الجنايات القاضي الوجدانيّ العادل الأستاذ بدر الدين بك الداوودي. وبعد جلسات متعدّدة، حكمت المحكمة عليه بعقوبة القتل مع أسباب مشدّدة. وكان عذر القاتل في كلّ ما جنت يده بقتل شقيقته أنّها تزوّجت من شابّ من غير دينها. مع العلم أنّ هذا الشابّ هو ابن خالها، وأنّ والدته القاتل لا تزال على دينها الذي هو دين ابن أخيها وصهرها.

وقد طعن المحكوم عليه بالحكم كما طعنت به نيابة الجمهوريّة في حمص. لكنّ محكمة التمييز صدّقت الحكم وأخذ العدل مجراه، وكان الجزاء وفاقا.

بين وزير العدل ومستشار في محكمة النقض :

وقعت حادثة طريفة بين وزير العدل ومستشار في محكمة النقض تتلخّص بما يلي :

كان الوزير يحمل في نفسه الكراهية وعدم الثقة بأحد مستشاري محكمة التمييز، ولكنّه كان يجامله عندما يجتمعان فيظهر له عكس ما يكنّه في نفسه. ثمّ عمل على نقله رئيسا لإحدى محاكم الاستئناف في المحافظات النائية بقصد إزعاجه. وبالفعل فإنّ هذا العمل أغضب المستشار الذي طلب إحالته على التقاعد لأنّه كان أمضى مدّة طويلة كافية في الخدمة من جهة، ولأنّ له زوجتين في دمشق من جهة ثانية، ممّا يتعدّر معه قبول فكرة الانتقال لمقرّ عمله الجديد، هذا بالإضافة إلى أنّ وضعه الماليّ كان ممتازا.

وتنفيذا لهذه الرغبة، تقدّم المستشار باستدعاء إلى وزير العدل يطلب فيه إحالته على التقاعد. قرأ الوزير الاستدعاء فهلّل له في نفسه وكبر لأنّه كان ينتظر مثل هذا العمل واطمأنّ إلى نجاح خطّته، ووضع الاستدعاء في درج طاولته، وأخذ يكيّل المديح والإطراء للمستشار بقوله : «أتطلب منّي إحالتك على التقاعد وأنّ أحرم القضاء من علمك وفضلك؟ ماذا يقول عنيّ الناس إذا وافقت على طلبك؟ لا، لا، هذا غير ممكن. أمّا مسألة عودتك إلى مستشاريّة محكمة التمييز فأمرها بسيط. تتقدّم بطلب إجازة فترتاح بضعة أيام. وفي أوّل تشكيلات قضائيّة قريبة نعيدك مستشارا إلى محكمة النقض». سرّ صاحبنا المستشار لهذه اللقطة الكريمة وذهب إلى بيته قرير العين يبشّر هذه الزوجة وتلك ويردّد عليهما تلك العبارات المنمّقة التي سمعها من السيّد الوزير، ونام كما يقولون «على ريش نعام» معجبا بنفسه وبمكانته لدى الوزير، لا يدري ما يخبّؤه له الغد

والليالي من الزمان حبالى

مقلات يلدن كلّ عجيبة

أمّا الوزير، فما أن غادر المستشار مكتبه حتى أخذ استدعاء الإحالة على التقاعد ووافق عليه وأمر بتهيئة مرسوم الإحالة، ثمّ وقّعه وأرسله إلى الجريدة الرسميّة لنشره.

وقع هذا المرسوم على رأس المستشار وقوع الصاعقة، وهو لا يعرف ما يقول عن الوزير بعد أن كان يعطّر المجالس بأحاديثه عنه.

قبل المستشار بالأمر الواقع وهو يردّد عبارته المشهورة «كان الله بالعون، وإنا لله وإنا إليه راجعون». ولم يكن ليُدري أن «حساب القرأيا ما بيحي على حساب السرايا» وأنّ حساب الحقل لا يطابق حساب البيدر. رحم الله المستشار رحمة واسعة وغفر للوزير عمله.

في زمن حكم الرئيس السيّد أديب الشيشكلي :

في زمن حكم رئيس الدولة السيّد أديب الشيشكلي، تأسّس حزب واحد كان يعرف باسم حركة التحرير. وبعد أن انضمّ إليه الكثيرون من المواطنين، أقام حفلة كبرى في الساحة الواقعة بآخر امتداد شارع بغداد، المعروفة اليوم باسم ساحة التحرير، ودعا إليها كبار موظّفي الدولة والقضاة وعدد كبير من مؤيّديه. وجلس الرئيس ووزراؤه على منصّة في البناية القائمة على زاوية تلك الساحة.

وكان السيّد عبد الحميد الخليل قاضي الصلح السابق، يشغل وظيفة أمين عامّ وزارة الداخلية. وكان عمّه العقيد من أقرب المقرّبين إلى السيّد الرئيس أديب الشيشكلي.

دعيت بوصفي نائبا عاماّ لدى محكمة التمييز لحضور هذا المهرجان. كما دعي إليه صديقي وزميلي الأستاذ عبد القادر بك الأسود رئيس محكمة التمييز. وكنا جالسين في الصفّ الأوّل بجانب بعضنا البعض. وبعد أن حضر جميع المدعوّين، وقف السيّد عبد الحميد الخليل وقرأ خطابا سياسيا توجيهيا انتهى به إلى دعوة الحضور للوقوف ورفع اليد اليمنى وأداء القسم الذي تلاه عليهم، ويتلخّص على ما أذكر بالولاء لحركة التحرير ولرئيسها.

ولما كان محظورا قانونا على القضاة الانتماء إلى الأحزاب السياسيّة، فقد وقفت والزميل العزيز الأستاذ عبد القادر بك مع الجماهير احتراما، ولكننا لم نرفع يدينا لأداء القسم، ولا أقسمنا، لأننا ونحن من كبار القضاة نكون قد حثنا بيمين الولاء والإخلاص الذي سبق لنا وأقسمناه يوم دخولنا القضاء، فضلا عن الحظر القانونيّ الصريح بالاشتغال بالسياسة والانتماء إلى الأحزاب.

وهكذا حافظنا على قسمنا القضائيّ وعهدنا الذي قطعناه على أنفسنا ولم نخالف أحكام القانون.

القاضي الأستاذ إسماعيل القولي :

كان القاضي العادل الأستاذ إسماعيل بك القولي رئيسا للمحكمة العسكريّة في دمشق يوم كنت نائبا عاماّ لمحكمة التمييز. وأحكام المحكمة العسكريّة لا تقبل إلّا الطعن بطريق النقض فقط، والنيابة العامّة التمييزيّة تعطي مطالعتها قبل أن ترسلها إلى المحكمة للنظر فيها.

وفي هذه الحقبة من الزمن وردت إلى المحكمة العسكريّة قضية هامّة هي مصرع ضابط كبير في الجيش، اتّهم بمصرعه زميل له. وبعد أن أصبحت القضية جاهزة للحكم، رفعت للتدقيق. وفي هذه الفترة بالذات جاء رئيس المحكمة الأستاذ إسماعيل القولي لزيارتي، وهو صديق لي وموضع تقديري، يستشيرني في أمر تلك القضية الحساسة، وأنّ زميله في المحكمة يجنحان، نتيجة مداخلات، إلى تبرئة المتهم. في حين أنّه يرى أنّ الأدلّة وهي كثيرة تكفي للحكم بالإدانة.

قلت له : «يا صاحبي، يمرّ على القاضي في حياته القضائيّة قضايا هامّة وحساسة قليلة وربما نادرة، وهي تكشف عن جوهره وتمتحن صلابته عوده وقوّة إرادته وتمسّكه بالحقّ والعدالة، دون أن يلين له عود تجاه أيّ

تیار من التيارات المعاكسة. ويكفيك لراحة ضميرك أن تقول كلمتك النابعة من قناعتك ووجدانك وضميرك، وتترك للآخرين طريقهم الخاص بهم، طالما أنك لا تملك حقّ تقويم الاوجاج.» فأخرج للحال من جيبه ورقة وفيها رأيه القانوني المعلن في القضية موضوع البحث وتلاه عليّ. قلت له إنّ هذا قرار قانونيّ معللّ ومتين، إن شاركك زميلاك الرأي فيه فهو الحكم، وإن خالفك كان رأيك هو المخالفة لقرارهما. فشكرني كثيرا على نصيحتي له وذهب مرتاح الضمير.

وكانت النتيجة أن جنحت الأكثرية إلى البراءة وبقي رأي صاحبنا هو المخالفة، وانتهت القضية عند هذا الحدّ.

التقارير السنوية :

كنت وأنا النائب العامّ لدى محكمة التمييز أبعث بتقارير سنوية إلى وزارة العدل أطلعها على الأعمال التي قمنا بها خلال السنة المنصرمة، وعدد القضايا التي فصلنا بها دون أن ندور قضية واحدة منها إلى العام الجديد. هذا بالإضافة إلى العديد من البلاغات واجتهادات محكمة النقض التي كنّا نبعث بها فور صدورها إلى النواب العامّين في المحافظات، ونطلب منهم إطلاع قضاة الحكم عليها ليكونوا وإياهم على بينة من تلك الاجتهادات.

ونكتفي هنا بتدوين تقرير من تلك التقارير.

الجمهورية السورية

وزارة العدل

النيابة العامة في محكمة التمييز

عدد ص ٥

إلى وزارة العدل

أمّا وقد انقضى عام ١٩٥١ فأرى وجوبا عليّ أن أطلع وزارة العدل، وهي مرجع النيابة العامة، على ما بذلته نيابتنا العامة من دراسات وجهد في سبيل قيامها فيما انتهت إليه لتأمين العدالة ورفع سمعة القضاء شأن ما تقوم به جميع النيابة العامة في محاكم التمييز في الدول الأخرى الراقية.

وإثباتا لأهميّة العمل، نذكر أنّه ورد لنيابتنا العامة في محكمة التمييز في عام ١٩٥٠ عدد من القضايا بلغ مجموعه ٢١٨٣، ولم ندور منه شيئا إلى العام التالي.

أمّا في عام ١٩٥١، فقد ورد إلى نيابتنا العامة ما يقارب ضعفي ما ورد في العام السابق، فبلغ مجموع الوارد ٣٣٥١ قضية حسب الجدول المرفق، دون أن ندور قضية واحدة إلى العام الحالي.

ستقدرون ولا شكّ ما بذلته نيابتنا العامة من جهد في سبيل إنجاز هذا العدد من القضايا بدراسات وافية، حتّى أنّ معظم القرارات الصادرة عن الغرفة الجزائية أو الهيئة العامة وباقي الغرف من إدارية وخاصة كانت متوافقة مع مطالباتنا.

لم نكتف بهذا القدر من العمل في سبيل الغاية الشريفة التي نرمي إليها وهي خدمة العدالة والقضاء، بل بذلنا جهدنا لتوجيه النيابة العامة لإصلاح الأخطاء التي كنّا نشاهدها في أعمالهم تجنبا للوقوع بها ثانية، ممّا يعود على القضاء والمتداعين بالفائدة والخير. وكنّا في كلّ مرّة نذيع بلاغا وفقا لما منحتنا إيّاه المادة ٦١ من المرسوم

التشريعيّ رقم ٨٠ الصادر في ١٩٤٧/٦/٣٠ ، نقدّم نسخة منه للوزارة لتطلّع على أعمالنا في حينه . كذلك لم نأل جهداً في العمل على إصلاح ما نراه ضروريّاً في قضاء الحكم فنعمل على تلافي الأخطاء التي نراها ضمن استطاعتنا وذلك بالتقارير التي كُنّا نقدّمها إلى الوزارة لكي ترسلها بدورها إلى رئاسة مجلس القضاء الأعلى .

فإذا عدت أنا وزميلي وكيل النائب العامّ والمساعدين في ديواننا لفحص ضمائرنا بحلول العام الجديد عمّا قمنا به في العام المنصرم ، نجد أنفسنا مرتاحي الضمير لأننا خدمنا هذا الوطن بخدمة العدالة والقضاء بشكل مطمئنّ إليه نفوسنا وترتاح إليه ضمائرنا بما ليس عليه من مزيد .

ستشاركوننا الرأي ولا شكّ طالما خدمتم مثلنا في قضاء الحكم وقضاء النيابة العامّة في تقدير هذه الجهود الجبّارة التي بذلتها نيابتنا العامّة في هذا العام .

هذا مع العلم أنّ عدد مساعدي الديوان ناقص اثنين عن نصابه ، فلم يبق فيه من الخمسة سوى ثلاثة دون أن تكون لديهم الوسائل الفنيّة الحديثة متوفّرة كآلة الكتابة التي طلبناها منذ أكثر من سنة ولم نحصل عليها بعد بسبب عدم وجود المال اللازم لشرائها . أمّا وأنّ الميزانيّة قد صدّقت فأصبحنا نأمل بالحصول عليها في الأيام القريبة ، مع إعادة تعيين مساعدين في المكانين الشاغرين .

ولولا ما يشعر به مساعدو النيابة العامّة من واجب وطنيّ ومسلكيّ وما يلاقونه من تقدير لأعمالهم لما ماشوا التيّار الجارف من القضايا بإرادة صلبة وأنجزوا جميع الأعمال التي طلب إليهم القيام بها .

وهكذا ، كانت القضايا ترد إلى نيابتنا العامّة تباعاً بمقياس واسع ، ولكنّها كانت تخرج منها إلى غرف التمييز في أيّام لا تتجاوز الثلاثة أو الأربعة أيّام . وهو ما يحقّ لوزارة العدل أن تسجّله في سجلّاتها . أكتفي بهذا القدر من القول وأترك لوزارة العدل ما تريد أن تسمعنا إيّاه من صدى لهذه الجهود .

دمشق في ١٩٥٢/١/٨

النائب العامّ في محكمة التمييز